

دور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت وأثره على الاستقرار الإقليمي

إبراهيم مصباح امحمد الجديد¹

الملخص:

تعدّ الحدود بين الدول من القضايا الرئيسية التي يتعين على الدول الحفاظ عليها، حيث تعد أساساً للتعاون الدولي والسلم الدولي، وتعزز الاستقرار الإقليمي، وتحمي حقوق الدول وسيادتها ومن بين الحدود التي شهدت تقسيمًا وجدلاً كبيراً هي حدود العراق والكويت.

فقد شهدت هذه الحدود جدلاً كبيراً في العقود الأخيرة، خاصةً في ضوء الغزو العراقي للكويت عام 1990، ولكي يتم تحديد هذه الحدود وتحديدها بشكل ملموس، تدخلت الأمم المتحدة لتقوم الحدود بين العراق والكويت، وتم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الحدود وضمان احترامها.

لم تتفجر الأزمة العراقية الكويتية أو بالأحرى الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990 بين ليلة وضحاها، بل بدأت تلك الأزمة تستعرض بوادرها مرحلة بعد أخرى، وما حدث في الثاني من أغسطس هو انتصار لوجهة النظر التي سادت قبل ذلك من عدم محدودية أطماع صدام حسين في الخليج العربي، وقد قوبلت هذه النظرية بالتوجس من الجانب الكويتي، وخاصة وأن لها تاريخاً ليس بالقصير نسبياً في محاولات التعامل مع الأطماع العراقية في فترات مختلفة، وكان للغزو العراقي للكويت مقدمات وأسباب نتج عنها أحداث كارثية بالنسبة للدول الخليجية عامة والكويت

1- باحث دكتوراة - كلية الدراسات الآسيوية العليا - جامعة الزقازيق

خاصة، إلى جانب انقسام عربي حول التعامل مع الأزمة إذ انقسمت بعض الدول لأن تلك الأزمة عربية عربية لا يجب تدخل الجانب الأجنبي فيها وخاصة الأمريكي، ورأى البعض أن التعامل العربي مع الأزمة وحده لن يُثن صدام حسين عن طموحاته، وكانت الكويت بالطبع هي الدولة الأكثر تأثرًا بالعدو.

abstract

Borders between countries are one of the main issues that countries must maintain, as they are the basis for international cooperation and international peace, enhance regional stability, and protect the rights and sovereignty of countries. Among the borders that have witnessed division and great controversy are the borders of Iraq and Kuwait.

These borders have witnessed great controversy in recent decades, especially in light of the Iraqi invasion of Kuwait in 1990, and in order to define and determine these borders in a concrete way, the United Nations intervened to establish the borders between Iraq and Kuwait, and a United Nations committee was formed to monitor the borders and ensure their respect.

The Iraqi-Kuwaiti crisis, or rather the Iraqi invasion of Kuwait on August 2, 1990, did not explode overnight. Rather, the crisis began to show its signs stage by stage. What happened on August 2 was a victory for the viewpoint that prevailed before that, regarding the unlimited ambitions of Saddam Hussein in the Arabian Gulf. This theory was met with apprehension on the Kuwaiti side, especially since it has a relatively short history of attempts to deal with Iraqi ambitions at different times. The Iraqi invasion of Kuwait had preliminaries and causes that resulted in catastrophic events for the Gulf states in general and Kuwait in particular, in addition to an Arab division over dealing with the crisis, as some countries were divided because this crisis was Arab-Arab and foreign intervention, especially the American side, was not required. Some believed that Arab dealing with the crisis alone would not dissuade Saddam Hussein from his ambitions, and Kuwait was, of course, the country most affected by the invasion.

المقدمة

عرف الإنسان منذ تواجه على الأرض أشكالاً من الصراع والنزاع، وكان الصراع بشكل دائم، إذ استلزم لبقائه وجود نزاعات إما بينه وبين جماعات أخرى أو البيئة المحيطة به، وبدأت تظهر النزاعات الدولية بظهور الدولة القومية، ويمكن الاستدلال من التاريخ البشر على وجود النزاعات في فترات كثيرة تلك الحقبة، والنزاع الدولي ناتج عن اختلاف دوافع الدول وتصوراتها وأهدافها، وحينما تتعارض الاتجاهات ولا تتوافق المصالح بين الفاعلين، يندفع الفواعل إلى عدم الاعتراف بالوضع القائم ومحاولة تغييره، تتفرد ظاهرة النزاع في العلاقات الدولية بتميزها بالديناميكية، وذلك لوجود عوامل تؤثر فيها بشكل مستمر، وتنقسم تلك العوامل إلى داخلية والمتضمنة العامل الجغرافي، والعامل الاقتصادي، والعامل الديمغرافي، والعوامل الفردية أو السلوكية، بالإضافة للعوامل السياسية، والعوامل الخارجية تكمن في البيئة الدولية والغلقية وفترة النزاع والتي تُثر بشكل فعال في سرعة التغيرات التي تطرأ على النزاع. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت، وتحديد أثره على الاستقرار الإقليمي، وسترکز الدراسة على دراسة التدخل الدولي والدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تحديد الحدود بين البلدين، وما هي التداعيات والتحديات التي أحدثها هذا التقسيم على الاستقرار الإقليمي.

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي لتحليل الأحداث التي سبقت تقسيم الحدود بين العراق والكويت، وتحليل التداعيات التي أحدثتها هذه الأحداث بعد تقسيم الحدود، كما ستستخدم الدراسة المنهج النظري لعلم السياسة والعلاقات الدولية لتحليل التدخل الدولي ودور الأمم المتحدة في تحديد الحدود بين

العراق والكويت، وتحديد العوامل التي أثرت على استقرار الإقليم والعلاقات بين الدول المجاورة.

من خلال هذه الدراسة، نأمل في تحليل المشكلات التي تواجه الأمة الدولية في تحديد الحدود بين الدول، والتأثير الذي يمكن أن يحدثه تقسيم الحدود على الاستقرار الإقليمي كما نأمل في تحديد العوامل التي أثرت على النتائج التي تم التوصل إليها في تحديد الحدود بين العراق والكويت، والتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في القيام بمثل هذه المهام.

تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها تسلط الضوء على دور الأمم المتحدة في حفظ السلم الدولي والمحافظة على الاستقرار الإقليمي، وتحديد الحدود بين الدول بشكل ملموس وواضح، كما أنها تحلل التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تحدثها تلك القضية، وتقدم العوامل التي يمكن أن تؤثر على العلاقات الدولية والاستقرار الإقليمي، ومن خلال دراسة دور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت، يمكن توسيع فهمنا لهذه القضية المعقدة والتعرف على العوامل التي تؤثر على استقرار المنطقة والعلاقات الدولية.

يهدف البحث إلى إثراء الأدبيات العلمية في مجال العلاقات الدولية والسياسة الدولية، وتقديم مساهمة علمية ذات قيمة إضافية للمجتمع الدولي في فهم قضايا تحديد الحدود بين الدول وتحديد دور الأمم المتحدة في هذه العملية الحساسة. وبذلك، سيكون البحث مفيداً للمهتمين بالعلاقات الدولية والسياسة الدولية، وخاصةً بالمنظمات الدولية والحكومات الذين يرغبون في فهم دور الأمم المتحدة في تحديد الحدود بين الدول وأثره على الاستقرار الإقليمي. ويأمل البحث أيضاً في توفير إضافة للمعرفة والفهم للطلاب

والأكاديميين والباحثين في هذا المجال، وخاصةً في ظل التحديات الدولية المعاصرة والتغيرات السياسية والاقتصادية الراهنة في العالم.

مشكلة الدراسة

من الممكن أن تواجه الدراسة بعض المشكلات، منها:

صعوبة الوصول إلى المصادر:

قد تواجه الدراسة صعوبة في الوصول إلى المصادر الرئيسية التي تتعلق بتقسيم الحدود بين العراق والكويت ودور الأمم المتحدة في ذلك، وهذا يمكن أن يؤثر على جودة البحث.

تعقيد الموضوع

يعد موضوع تقسيم الحدود بين العراق والكويت ودور الأمم المتحدة فيه من الموضوعات المعقدة، ويتطلب فهماً عميقاً للتاريخ والأحداث السياسية والاجتماعية في المنطقة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى صعوبة في تحليل البيانات وتفسيرها.

التحيز والتأثير السياسي

يمكن أن يتأثر البحث بالتحيز والتأثير السياسي، حيث إن هذا الموضوع يمثل قضية حساسة ومثيرة للجدل، وقد تتأثر النتائج بتوجهات وآراء الباحثين والمصادر المستخدمة قلة الدراسات السابقة

يمكن أن تواجه الدراسة مشكلة في قلة الدراسات السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، وهذا يمكن أن يؤثر على قدرة الباحثين على تقييم النتائج والتوصيات بشكل دقيق.

التعامل مع البيانات

يمكن أن تواجه الدراسة مشكلة في التعامل مع البيانات وتحليلها، حيث إن هذا الموضوع يتطلب تحليل كميات كبيرة من البيانات وتحويلها إلى معلومات مفيدة وقابلة للتفسير، وهذا يمكن أن يستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

فهم أفضل للعلاقات بين الدول في المنطقة

تساعد هذه الدراسة على فهم أفضل للتاريخ والعلاقات السياسية والاقتصادية بين العراق والكويت ودور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بينهما، وبالتالي فهم أفضل للعلاقات بين الدول في المنطقة بشكل عام.

تحليل التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

-تساعد هذه الدراسة على تحليل التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتقسيم الحدود بين العراق والكويت، وتحديد العوامل التي أثرت على العلاقات بين البلدين وعلى الاستقرار الإقليمي في المنطقة بشكل عام.

إيجاد حلول لتحسين العلاقات بين الدول في المنطقة.

-تساعد هذه الدراسة على إيجاد حلول وتقديم توصيات لتحسين العلاقات بين الدول في المنطقة. تعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون بين الدول لتعزيز البحث الأكاديمي تساهم هذه الدراسة في تعزيز البحث الأكاديمي في مجال العلاقات الدولية والسياسة الدولية، وتوفير المزيد من المعرفة والمعلومات حول هذا الموضوع الهام.

مساهمة في السلام والاستقرار في المنطقة-

يمكن أن تكون هذه الدراسة مساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، حيث يمكن أن تساعد في فهم أفضل للعلاقات بين الدول والعوامل التي تؤثر على الاستقرار الإقليمي، وبالتالي تحديد الخطوات اللازمة لتعزيز الاستقرار والتعاون بين الدول في المستقبل.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

تحليل دور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت-

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت، والأسباب التي دفعت الأمم المتحدة للتدخل في هذه القضية.

تحليل التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتقسيم الحدود.-

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نجمت عن تقسيم الحدود بين العراق والكويت، وكيفية تأثير هذه التداعيات على الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

تحليل التطورات اللاحقة لتقسيم الحدود بين العراق والكويت.-

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التطورات اللاحقة لتقسيم الحدود بين العراق والكويت، وكيف تأثرت العلاقات بين البلدين والمنطقة بشكل عام.

تحديد العوامل التي أثرت على العلاقات بين العراق والكويت.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العوامل التي أثرت على العلاقات بين العراق والكويت وتقسيم الحدود بينهما، وكيفية تأثير هذه العوامل على الاستقرار الإقليمي في المنطقة..

تقديم توصيات لتحسين العلاقات بين الدول في المنطقة.-

-تهدف هذه الدراسة إلى تقديم توصيات لتحسين العلاقات بين الدول في المنطقة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي والتعاون بين الدول.

تعزيز المعرفة والبحث الأكاديمي في مجال العلاقات الدولية.-

-تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز المعرفة والبحث الأكاديمي في مجال العلاقات الدولية والسياسة الدولية، وتوفير المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع المهم. يجب أن يتضمن الإطار النظري لهذا البحث عدة جوانب مختلفة، بما في ذلك:

نظرية العلاقات الدولية-

يجب أن يتضمن الإطار النظري للبحث دراسة تطور العلاقات الدولية وأسباب التدخل الدولي في شؤون الدول الأخرى، بما في ذلك تقسيم الحدود بين الدول.

دراسة الأمم المتحدة-

يجب أن يتضمن الإطار النظري دراسة دور الأمم المتحدة وأهدافها والوظائف التي تقوم بها في حل النزاعات الدولية وتحقيق السلام والأمن الدولي.

نظرية النزاعات الدولية-

يجب أن يتضمن الإطار النظري للبحث دراسة نظرية النزاعات الدولية والعوامل التي تؤدي إلى النزاعات الدولية، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وكيفية تأثير هذه العوامل على تقسيم الحدود بين الدول.

دراسة تقسيم الحدود بين الدول-

يجب أن يتضمن الإطار النظري دراسة تقسيم الحدود بين الدول وأساليب تقسيم الحدود، بما في ذلك الأساليب السلمية والعنيفة، وكيفية تأثير هذه الأساليب على الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

دراسة العلاقات الدولية بين العراق والكويت-

يجب أن يتضمن الإطار النظري دراسة العلاقات الدولية بين العراق والكويت، بما في ذلك التاريخ والتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعلاقات بين البلدين، وكيفية تأثير هذه العلاقات على تقسيم الحدود بينهما وعلى الاستقرار الإقليمي في المنطقة.

دراسة أثر تقسيم الحدود على الاستقرار الإقليمي-

يجب أن يتضمن الإطار النظري دراسة أثر تقسيم الحدود بين العراق والكويت على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، بما في ذلك التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية، وكيفية تأثير هذه التداعيات على العلاقات بين الدول في المنطقة وعلى استقرار المنطقة بشكل عام.

دراسة أدوات الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن الدولي-

يجب أن يتضمن الإطار النظري دراسة أدوات الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن الدولي، بما في ذلك العمليات السلمية لتسوية النزاعات الدولية، ووسائل الحفاظ على الأمن الدولي والتعاون الدولي.

باختصار، يجب أن يتضمن الإطار النظري لهذا البحث دراسة العلاقات الدولية وتقسيم الحدود بين الدول ودور الأمم المتحدة في تحقيق السلام والأمن الدولي، وتأثير تقسيم الحدود بين العراق والكويت على الاستقرار الإقليمي في المنطقة، وكذلك تحليل العوامل

الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي أدت إلى تقسيم الحدود بين البلدين، والتطورات اللاحقة لتقسيم الحدود، وتقديم توصيات لتحسين العلاقات بين الدول في المنطقة، وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

الحدود-

تتمحور الحدود المطروحة في هذا البحث حول تقسيم الحدود بين العراق والكويت، والتحديات التي واجهت عملية التقسيم وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي. ويشمل ذلك العديد من القضايا الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على العلاقات بين الدول وعلى الاستقرار الإقليمي بشكل عام.

الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع "دور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت، وأثره على الاستقرار الإقليمي" ومن بين هذه الدراسات. دراسة لمنظمة الأمم المتحدة حول دورها في تقسيم الحدود بين العراق والكويت، وذلك لتحليل دور الأمم المتحدة في إنهاء النزاعات الحدودية بين الدول والعوامل التي تؤثر على النجاح أو الفشل في تحقيق الاتفاقات الحدودية.

دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية في العراق حول أثر تقسيم الحدود بين العراق والكويت عللاستقرار الإقليمي، وذلك لتحليل العوامل التي أدت إلى النزاع وتقسيم الحدود وتأثيرها على العلاقات بين الدول في المنطقة.

دراسة لمؤسسة كارنيجي للسلام الدولي حول تحديات تقسيم الحدود بين العراق والكويت وأثرها على الاستقرار الإقليمي، وذلك لتحليل العوامل السياسية والأمنية

والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على العلاقات بين الدول في المنطقة وعلى الاستقرار الإقليمي بشكل عام.

دراسة لجامعة جورج تاون حول العلاقات بين العراق والكويت وتحديات تقسيم الحدود بينهما، وذلك لتحليل التحديات الأمنية والسياسية والاجتماعية التي تؤثر على العلاقات بين الدول وعلى الاستقرار الإقليمي بشكل عام.

دراسة للمنظمة الدولية للهجرة حول تأثير تقسيم الحدود بين العراق والكويت على اللاجئين والنازحين، وذلك لتحليل التحديات التي تواجه هذه الفئة والعوامل التي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر.

دراسة لمركز الدراسات الإستراتيجية والدولية حول تحديات تقسيم الحدود بين العراق والكويت وأثرها على الأمن الإقليمي، وذلك لتحليل التحديات الأمنية والسياسية التي تواجه المنطقة وكيفية التعامل معها وتحقيق الأمن الإقليمي.

دراسة لمؤسسة راند حول التحديات الأمنية في منطقة الخليج العربي وتأثير تقسيم الحدود بين العراق والكويت على الأمن الإقليمي، وذلك لتحليل التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة وتأثيرها على العلاقات بين الدول في المنطقة وعلى الاستقرار الإقليمي بشكل عام.

دراسة لمعهد واشنطن للدراسات الشرقية حول تقسيم الحدود بين العراق والكويت وتأثيره على العلاقات بين الدول في المنطقة، وذلك لتحليل التحديات السياسية والأمنية والاجتماعية التي تؤثر على العلاقات بين الدول في المنطقة وعلى الاستقرار الإقليمي بشكل عام، وتقديم التوصيات المستندة إلى النتائج والتحليلات لتعزيز العلاقات بين

الدول وتحقيق السلام والأمن. Fathali M. Moghaddam and Rom Harré.

ماهية العلاقات السياسية بين العراق والكويت.

تعود النزاعات بين الدول في كثير من الأحيان إلى العوامل التاريخية التي ساهمت وبشكل كبير في تداخل الأحداث والمواقف وأدت إلى تراكم السياسات والتطورات، وعنيت بالتوزيع الجغرافي خاصة وإن كانت تلك المناطق ذات استقلال حديث نسبياً، ولم تعترف أو تتشارك في رسم الحدود بطريقة فعالة، ولم تكن دولة العراق والكويت بعيدة عن تلك الأحداث، فبالنظر إلى تاريخ كل منهما، نجد أنهما خضعاً في فترات عدة لقوة واحدة سيطرت عليهما، وكانت تلك القوى تزيل كافة الحدود باعتبارها قطعة من الأرض تسيطر عليها، ولأن الحدود في تلك الفترة اتسمت بالمرونة وعدم اهتمام الحاكم الإسلامي بفكرة الحدود معتبراً الأراضي العربية هي جسد واحد لا يمكن فصله²، ولا يمكن الرجوع إلى العلاقات بين البلدين إلا من خلال توضيح أهم الأحداث التاريخية والسياسية التي أثرت على كلا الدولتين فترة الانتداب البريطاني، للوقوف على الجذور الممتدة للصراع الذي انفجر بالغزو العراقي للكويت.

تاريخ العلاقات بين العراق والكويت قبل الاستقلال.

كانت العراق في العهد العثماني منقسم إلى ثلاث ولايات وهي الموصل وبغداد والبصرة، لم تكن تلك الولايات هي المعروفة حالياً بمساحتها المحدودة بل امتدت ولاية البصرة مثلاً امتدت إلى أبعد من الحدود الحالية وتضمنت آنذاك النجف وقادسية وذي قار والكويت، والموصل تضمنت كركوك وصلاح الدين والسليمانية وأربيل ودهوك، وبغداد فتضمنت الأنبار وكربلاء وواسط وبغداد، ولم تكن هناك علاقات عراقية كويتية في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، واعتمدت العلاقة بينهما على التجارة والتنقلات

² محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيولوليتيكا، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ط1، 2014) ص 52-53.

التي قام بها سكان الموصل في دائرة الموصل والتي تضمنت بالطبع الكويت، أو خارجها إلى ولاية البصرة وبغداد، ويمكن القول أن العلاقات بين الكويت والعراق بدأت منذ عام 1921 مع قيام دولة العراق الحديثة وتولي الملك فيصل الأول الحكم، إلى جانب انفصال أو بالأحرى استقلال الكويت عن العراق، وتميزت العلاقات فترة الانتداب البريطاني بمراحل عدة من الشد والجذب والتغيرات في السياسة الخارجية العراقية والتي تأثرت كثيرًا بالأحداث الداخلية لها، من ثورات قومية وانهيارات عسكرية.

أولاً: الأوضاع العراقية منذ الانتداب البريطاني:

تظهر خريطة عام 1921 عدم وجود الكويت ضمن الأراضي العراقية³، وتقع العراق في قارة آسيا وتشارك حدودها مع ست دول ففي الشمال تركيا وفي الجنوب الكويت والمملكة العربية السعودية وفي الشرق تقع إيران وفي الغرب كل من سوريا والأردن. استقلت العراق بشكل كامل في 14 يوليو 1958 وكانت خاضعة قبل ذلك للاحتلال البريطاني والذي بدأ في فترة الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، وكان ذلك الاحتلال نتيجة رغبة الإمبراطورية البريطانية في استخدام العراق كطريق لمستعمراتها بعد أن قُطعت من قبل الإمبراطورية العثمانية وحلفائها، وبعد انتهاء الحرب وإعلان نظام الانتداب، وهو المصطلح الذي ابتكرته الدول العظمى آنذاك لضمان بقاء السيطرة على مستعمراتها، وفي عام 1920 وطبقاً للمادة (132) من معاهدة سيفر فإن الإمبراطورية العثمانية المهزومة تنازلت لبريطانيا عن العراق.⁴

³ سكاي بريس، خريطة أثرية مرسومة لألوية العراق منذ عام 1921، تاريخ النشر ديسمبر 2019، يمكن

الاطلاع عليه من خلال <https://rb.gy/o2wfu>

⁴ البيان، 3/10/1932 استقلال العراق وتحرره من الانتداب، أكتوبر 2009، يمكن الاطلاع عليه من خلال

<https://www.albayan.ae/paths/2009-10-02-1.476490>

واستمرت العراق خاضعة للانتداب البريطاني 12 عامًا حتى 3 أكتوبر عام 1932 حينما أعلنت عصبة الأمم انتهاء الانتداب على العراق، واعترف باستقلالها وأحققتها بالانضمام لعصبة الأمم، إلا أن الاستقلال كان شكليًا فبريطانيا استمرت في الوجود العسكري نتيجة الاتفاقيات التي عُقدت مع نوري السعيد عام 1930 حينما كان رئيسًا للوزراء، فتلك الاتفاقية تسمح لبريطانيا باستخدام المطارات العسكرية واستخدام الطرق العراقية واعتبار العراق شريكًا في الخروب التي تخوضها بريطانيا، على الرغم من أن ذلك الاستقلال كان شكليًا إلا أنه أُعتبر خطوة هامة للاستقلال بشكل نهائي عن بريطانيا، ومثلت الأحداث التي وقعت في الفترة من 1932 وحتى عام 1958 مقدمة للاستقلال، فقد وقعت خلالها أحداث عدة كانت ذا أثر إيجابي على الاستقلال كالتى منها انقلاب 1936 بقيادة بكر صدقي وحركة "رشيد عالي الكيلاني" عام 1941، ومرت تلك المرحلة بخمس محطات كان أولها اتسام المرحلة بالصراع على السلطة، وثانيها نشأة تيار عراقي راديكالي مقابل تيار قومي، وثالثها تدخل السياسة في المؤسسة العسكرية، ورابعها بروز أهمية العراق نتيجة استخراج النفط وأخيرًا ولادة جيل عراقي جديد يحمل أفكارًا مختلفة.⁵

وعلى الرغم من رغبة الشعب العراقي في الاستقلال إلا أن رئيس الوزراء العراقي آنذاك "صالح جبر" وقع مع الحكومة البريطانية معاهدة بورتسموث في فبراير 1948، ما أثار حفيظة الشعب، ولقيت تلك المعاهدة معارضة شعبية أضطر فيها الوصي على العرش "عبد الإله" إلى إصدار بيانًا في الشهر ذاته يوضح فيه أن المعاهدة لم توقع ولن تُنفذ، وهو ما نفى جبر بعد أن عاد إلى العراق، الأمر الذي زاد من حدة المعارضات إلى ما

⁵ طه العاني، 25 إبريل 1920.. يوم وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، الجزيرة، أكتوبر 2020، يمكن الاطلاع عليه من خلال <https://rb.gy/jfn8t>

أجبر عبد الإله لقبول استقالة جبر وتشكيل وزارة جديدة برئاسة "محمد الصدر" الذي أعلن رفض معاهدة بورتسموث، وتأثر العراقيون بما حدث في مصر بقيادة الضباط الأحرار للاستقلال فتكونت حركات داخل الجيش العراقي نتيجة التأثر بثورة الكيلاني عام 1941 وحرب فلسطين 1948 وانتفاضة 1953، والأوضاع الاقتصادية المزرية، وقامت الثورة في 14 يوليو 1958، وبالرغم من تحذير ملك الأردن للملك فيصل الثاني، إلا أن الأخير لم يُعِ اهتماماً، وقامت الثورة وأعلن "عبد السلام عارف" الجمهورية في 14 يوليو وتولى محمد نجيب الربيعي رئاسة مجلس السيادة وهو منصب صوري كما تولى "عبد الكريم قاسم" رئاسة مجلس الوزراء.⁶

وفي عام 1959 قام قاسم بإعفاء الربيعي من منصبه وحل مجلس السيادة، ظهر بواذر خلاف بين قاسم عبد السلام عارف، فالأخير رأى الوحدة مع الجمهورية العربية والأول أيد فكرة الانضمام الفيدالي فقط، واتسمت فترة قاسم بالاضطرابات والتضييقات الأمنية نتيجة محاولة انفراده بالحكم وسعيه لتصفية خصومة باتهامهم بالخيانة، وقام قاسم باعتقال عبد السلام عارف وتحويله للمحكمة العسكرية، وقامت على إثر ذلك حركة في 8 فبراير 1963 رافضة حكم قاسم، وتم حل تلك الحكومة وتولى عبد السلام عارف رئاسة للعراق، واستمر عارف في الحكم إلى أن تعرض لحادث تحطم طائرته المروحية وتولى الحكم من بعده أخيه عبد الرحمن عارف إلا أن عبد الرحمن لم تكن لديه رؤية للحكم، ووصفه الكثير من مقربيه بأنه مسالم لا يملك خلفية عن رئاسة العراق، وفي 17 يوليو 1968 قام انقلاب عليه من قبل حزب البعث وعُين أحمد حسن البكر رئيساً للعراق وتميز ذلك الانقلاب بأنه كان انقلاباً بلا إراقة دماء، وتميزت فترة البكر بالنمو

⁶ جمعان عبد الوحدة، مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات ما بين 1921-1961، رسالة ماجستير (الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا، 2010) ص 57-61.

الاقتصادي وتحسن الأوضاع في العراق إلا أن سلطه بدأت في الانحسار لصالح نائبه صدام حسين والذي بات يتدخل في كل شئون الدولة ونمو أدواره داخل الحزب وخارجيه وفي عام 1979 تتحى البكر عن السلطة لصالح صدام حسين.⁷

ثانيًا: الأوضاع الكويتية منذ الانتداب البريطاني:

كانت الكويت في الماضي تابعة للدولة العثمانية تارة بالاسم وأخرى بالفعل، وكانت تقع ضمن الحدود الجغرافية للدولة العثمانية، وبعد تولي الأمير عبد الله الثاني حكم الكويت عام 1866 قام برفع العلم العثماني على الكويت والسفن التابعة لها، وكان الهدف من وراء ذلك منع قيام بريطانيا بتوجيه المضايقات للكويت إلى جانب أن الدول الكبرى لا تعترف بالأعلام المحلية على السفن ما يجعل تلك السفن عرضة للمصادرة، وهو ما يمكن منعه من خلال رفع علم الدولة العثمانية عليها، كذلك فإن رفع العلم لا يعني للكويت خضوعها للحكم العثماني، وتأثرت علاقة الكويت مع ظهور حركة الإصلاح وتولي "تامق باشا" حكم بغداد (1866-1869) وسعى إلى قبول شيخ الكويت عبد الله الثاني لقب قائمقام وإنشاء مركز عثماني في الكويت لتحصيل الجمارك، إلا أن محاولته باءت بالفشل بعد لجوء شيخ الكويت إلى بريطانيا لإرساء سفنها في الكويت، ما تعذر على الدولة العثمانية تلبية رغبة والي بغداد، لرفضها الاصطدام مع بريطانيا عسكريًا آنذاك، ولم تثن تلك المحاولة والي بغداد التالي "مدحت باشا" (1869-1872) عن محاولة خضوع الكويت فعليًا للدولة العثمانية، واستطاع استصدار فرمان من الباب العالي يحدد موضع الكويت ويقرر خضوع الكويت لولاية البصرة ويكون الحكم فيها وراثي لآل الصبّاح ويكون لشيخ الكويت استقلال في شؤونه الداخلية، ومنح شيخ

⁷ محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت: دار النفائس، ط 1، 2015) ص 312-316.

الكويت لقب القائمقام، ورفع علم الدولة العثمانية واسقاط الأعلام الأخرى⁸، وكانت الكويت تسعى منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى نيل استقلالها، فعقدت اتفاقية مع مملكة بريطانيا عام 1899 لضمان مساندتها ضد مضايقات الدولة العثمانية لها، ووازن الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت آنذاك سياسته الخارجية مع الدولة العثمانية وبريطانيا.⁹

ليس هناك رقم دقيق يمكن الاستناد عليه في تحديد مساحة الكويت آنذاك، وعلى الرغم من الاستقلال الذاتي للكويت إلا أن الخرائط القديمة تُشير أن الكويت كانت جزءًا من ولاية الموصل حتى عام 1913، وهو العام الذي وقعت فيه اتفاقية الأنجلو عثمانية، وكان بمقتضاها أصبحت الكويت ولاية مستقلة عن الموصل خاضعة للإدارة البريطانية، وتضمنت تلك الاتفاقية بنودًا هامة لتحديد وضع الكويت، فعملت على تشكيل قضاء كويتي مستقل عن الإمبراطورية العثمانية، ورفع علم الإمبراطورية العثمانية وكتابة كلمة "كويت" على أحد أركانه، ويمارس حاكم الكويت سلطانه على إقليمه دون تدخل من الإمبراطورية العثمانية في الشؤون الداخلية كوراثة الحكم وبعض الأعمال الإدارية الأخرى، وعدم الانتشار العسكري على أية أرض تقع تحت سيطرة الكويت، ولم يكن رفع علم الإمبراطورية العثمانية على الأراضي والسفن الكويتية لإقرار تبعيتهان وإنما لإقرار أن الإمبراطورية العثمانية خلافة إسلامية، ولم تسمح الإمبراطورية العثمانية لأي ولاية خاضعة تحت سلطانها بمثل ما سمحت به للكويت في شأن العلم، كما اعترفت

⁸ جمعان عيد الوندة، المرجع السابق، ص 8-9.

⁹ عبد الله بشارة، الكويت.. وأوجاع الجغرافيا، العربي، تاريخ النشر أغسطس 2009، يمكن الإطلاع عليه من خلال <https://rb.gy/dc8f1>

الأمبراطورية العثمانية بكافة الاتفاقيات التي عقدها الكويت مع بريطانيا والتي كان منها اتفاقية 1899، واتفاقية 1900، واتفاقية 1904.¹⁰

العلاقات العراقية الكويتية قبل الاستقلال الفعلي.

تبرهن المراجع التاريخية أن الكويت كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى حينما عُقدت الاتفاقية الأنجلو عثمانية عام 1913 حتى أنها كانت تحد إدارة إقليم الموصل الذي هو الآن ضمن الحدود العراقية ولكن بشكل غير بمساحة اقل من تلك التي حددتها الخرائط القديمة، وكانت الكويت كما قلنا سابقاً تخضع للإمبراطورية العثمانية حيناً وتكون التبعية شكلية حيناً آخرًا، وهو ما جعل الكويت حريصة على الدفاع عنه باستمرار منذ بداية تواجد آل الصباح في الكويت، أما العراق فإنها اعتبرت الكويت جزءاً منه لأنها خضعت للموصل بناء على فرمان أصدره الباب العالي بداية ثمانينيات القرن التاسع عشر، ونتيجة لخضوع الكويت للعراق فترة ليست قليلة فإن حكم الجوار ساهم في تنقلات كثيرة بين الكويت والعراق حتى أن بعض الدراسات قدرت أن حوالي عشرون في المائة وربما أكثر من الشعب الكويتي عراقي الأصل، إلى جانب أن كثير من سكان الكويت قبل 1932 ملكوا مزارع للنخيل في منطقة البصرة الفاو والزابير، ولم تكن العلاقات بين العراق والكويت قبل استقلال كل منهما ذات اتجاه واحد وهو الرغبة العراقية في ضم الكويت لأراضيها، وقبل ثلاثينيات القرن المنصرم كانت العلاقات بين العراق والكويت لا تتعدى التجارة البرية والبحرية.

واتسمت فترة الملك فيصل الأول بداية من 1921 وحتى عام 1933 باعتبار الكويت منطقة غير خاضعة للسيادة العراقية وظهر ذلك من خلال سعي رئيس الوزراء "نوري

¹⁰ تاريخ الكويت، بنود اتفاقية يوليو 1913، تاريخ النشر يناير 2008، يمكن الاطلاع عليه من خلال

<https://rb.gv/ghdfh>

السعيد" في عهده عام 1932 إلى تعيين الحدود مع الكويت، لرغبة العراق آنذاك بالانضمام إلى عصبة الأمم والتي اشترطت على الدول الراغبة في العضوية أن يكون لها حدودًا واضحة مع جيرانها، وكان السعي من خلال تقديم نوري السعيد كتابًا رسميًا إلى المندوب السامي البريطاني "همفري" لتأكيد الحدود مع الكويت، إلى جانب مراسلات بين الأول والذي اقترح أن تكون الحدود من نقطة اصال وادي العوجة مع الباطن، وتتجه شمالًا بمحاذاته إلى نقطة تقع جنوب خط صفوان، ثم تتحرف شرقًا لتمر بجنوب آبار صفوان وجبل سنام وأم قصر، وتصل إلى نقطة التقاء خور الزبير مع خور عبد الله، وبالنسبة لجزر وربة وبوبيان ومسكان وعوهه وكبر وأم المرادم وقاروة فتكون خاضعة لسيطرة الكويت.¹¹

وفي مراسلات الشيخ أحمد الجابر والمندوب السامي أكد المندوب أن ذلك المقترح هو كما حددتها نصًا اتفاقية 1913، ووافق الشيخ أحمد على تلك الحدود معلنًا ذلك للمندوب السامي البريطاني، ويلاحظ أن الشيخ أحمد عمل على تأكيد الحدود والتي تضم آبار الحلبية، وهو ما اعترض عليه نوري السعيد باعتبار أن تلك الآبار هي آبار مياه عراقية، ما جعل أمير الكويت يتوجس من احتمالية رفض العراق الحدود إلا أن المندوب السامي طمأنه بأنه ليس هناك نية لتعديل الحدود، وبأشرت العراق طلبها للانضمام لعصبة الأمم وهو ما تم الموافقة عليه في نفس العام، دون أن يتم الاتفاق على الحدود بين العراق والكويت.¹²

¹¹ قاسم محمد الجنابي، ربا صاحب عيد، "اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من أحكام الفصل السابع"، مجلة كلية التربية الأساسية، (بابل: كلية التربية الأساسية، ع 12، 2013) ص 336-338.
¹² عبد الرازق أحمد النصيري، "نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1932"، مجلة المؤرخ العربي، (بغداد: اتحاد المؤرخين العرب، ع 38، 1988) ص 394-395.

وبعد تولي الملك غازي حكم العراق خلفاً عن والده الملك فيصل الأول في سبتمبر عام 1933، وكانت العلاقات في البداية طبيعية تم بدأت في التراجع، خاصة بعد انشاء إذاعة خاصة من قصر الزهور عام 1936 وسُميت بإذاعة الزهور وعملت على الدعوة لتخليص الكويت من السيطرة البريطانية، بالرغم من خضوع العراق آنذاك للسيطرة البريطانية، كما عملت على الدعاية لضم الكويت للعراق بالقوة المسلحة في حال رفضت الكويت الأمر سلمياً، ما جعل الصحف تتحدث عن خطط عراقية لضم الكويت، إلى جانب ظهور النفط على في منطقة البرقان الكويتية عام 1938 والذي شجع الملك غازي بتعجيل ضم الكويت، واتسمت فترة الملك غازي بمحاولاته للتدخل في الشأن الكويتي عن طريق الإذاعة التي نعتت شيخ الكويت بالحاكم الرجعي والمستبد، وأن نظام الحكم الكويتي يختلف عن العراق، وفي إبريل حدث اتصال رسمي بين وزير الخارجية العراقي "توفيق السويدي والسفير البريطاني في بغداد، وتضمن الانصال مناقشة اتفاقية 1913 وأوضح الجانب العراقي أن تلك الاتفاقية اعتراف بأن، الكويت لم تكون دولة مستقلة، وعلقت بريطانيا أن المواقف التي يتخذها الملك غازي إلى جانب التصريحات التي انتشرت في إذاعته ناحية الكويت لا تعني إلا الرغبة الجامحة لضم الكويت، والاستفادة من موقعها والنفط المكتشف فيها.¹³

وتبدت رغبات الملك غازي في فبراير 1939 حينما عقد العزم على غزو الكويت، فاستدعى رئيس أركان الجيش العراقي الفريق حسين فوزي، واتصل بمتصرف لواء البصرة لتسخير إمكانات البصرة تحت تصرف الجيش للقيام بعملية عسكرية ضد الكويت، وجاء اليوم التالي ودعى نائب رئيس الوزراء العراقي آنذاك "ناجي شوكت" إلى

¹³ ماهر على غزال نمر وآخرون، "الأطماع العراقية في الكويت من الملك غازي إلى صدام حسين"، مجلة البحث العلمي في الآداب (القاهرة: جامعة عين شمس، ع14، 2014) ص 4.

البلاط الملكي دون معرفة منه بحيثيات الأمر، إلا أن شوكت ومعه وزرائه أقنعوه بالعدول عن قراره لصعوبة تنفيذه، إذ إن الكويت عقدت اتفاقية مع بريطانيا للدفاع عنها ما يجعل من الصعوبة مواجهة بريطانيا عسكرياً¹⁴، ولم تكن محاولات الإقناع الملك غازي إلى التراجع عن فكرة ضم الكويت، ففي مارس قام عراقيون بإزالة لوحة حدودية تشير إلى الحدود بالقرب من مدينة صفوان، إلى جانب قيام خصوم شيخ الكويت في العراق بوضع خطط للاستيلاء على مدينة الجهراء الكويتية بمساعدة عراقية، وكان ذلك الشهر مليئاً بالأحداث والتي انتهت بقيام السلطات العراقية بالاستيلاء على بساتين للنخيل بمنطقة الفاو تابعة لشيخ الكويت¹⁵، واستمرت فكرة ضم الكويت تطارد الملك غازي حتى مصرعه في إبريل من نفس العام أي بعد شهرين فقط من طموحات ضم الكويت، وارجع البعض أن وفاة الملك غازي كانت عملية مُدبر لها وظهرت التكهّنات بأنه قُتل بمشاركة خادمه الذي كان مرافقاً له ليلة مصرعه واختفى بعدها.

وبموت الملك غازي وتولي ابن عمه الأمير عبد الإله الحكم عام 1939، بدأت مطالبات ضم الكويت تتوقف مؤقتاً، وتميزت فترة الأربعينيات والخمسينيات في العلاقات بين البلدين وبالطابع الودي، وكانت تتم المناقشات في مسألة الحدود بطرق انسيابية، وعلى الرغم من أن مسألة الحدود واجهت عقبات كثيرة ولم تقض في النهاية إلى ترسيم الحدود، إلا أن تلك الخطوات التي اتخذتها الكويت لحلحلة الأزمة مع العراق كانت جدية بشكل كبير، ففي أثناء الحرب العالمية الثانية سعت بريطانيا لبناء ميناء في أم قصر كمخزن لوجستي يساهم في إمداد القوات البريطانية، كما سعت إلى ترسيم

¹⁴ بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، (القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية، 1977) ص 84.

¹⁵ مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة في التاريخ الدولي، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1975) ص 178-179.

الحدود، وقوبل ذلك بمماطلة من حكومة العراق بحجة أن الحدود العراقية السعودية لم تُعين بعد، ما أفقد الكويت الثقة في جدية العراق، وتكهنت بأن العراق يسعى للمماطلة لضمان تنازل الكويت عن جزيرتي وربة وبوبيان، للوصول إلى سيطرة أكبر على ميناء أم قصر خاصة وأن العراق لم تتوان في تطويره.¹⁶

ولعل أكبر عقبة واجهت المفاوضات العراقية الكويتية هو اكتشاف النفط في الكويت، فغنى الكويت بالبتروك وامتلاكها ميناء خور عبد الله على الخليج العربي عزز من فرص العراق في توسيع علاقاته مع العالم الخارجي، ما جعلها معبراً هاماً في نظر العراق، وفي عام 1947، وقترح الوكيل السياسي البريطاني سرعة ترسيم الحدود بين البلدين خاصة وأن الشركات البترولية التابعة للدولتين تسعى للتغيب عن البترول في المناطق الحدودية المتنازع عليها، والذي من شأنه أن يعمق من الخلافات إذا ما اكتُشف النفط في تلك المناطق، وظهرت في الخمسينيات فكرة الاتحادات بين الدول مثل الجمهورية العربية المتحدة والتي تكونت من مصر وسوريا، إلى جانب الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن، وعرض العراقي نوري السعيد بقيام اتحاد بين العراق والكويت وكان ذلك القترح مقبولاً حينها من الجانب البريطاني إلا أن القدر لم يمهّل تلك الفكرة أن تُطبق لقيام ثورة 1958 في العراق.¹⁷

ويلاحظ طوال تلك الفترة أن العلاقات العراقية الكويتية اتسمت بالتركيز على مسألة الحدود من عدمها، وتغيرت المواقف العراقية بشأن الكويت وانقسمت في مرحلة ما قبل استقلال العراق إلى ثلاث رؤى متتالية لحل مشكلة الكويت، وكانت الأولى في عهد

¹⁶ نجاة عبد القادر، "مشكلة الحدود الكويتية العراقية 1902-1946"، مجلة كلية الآداب (المنصورة): كلية الآداب، ع 19، 1996، ص 130-131.

¹⁷ سرحان غلام حسين، "وسائل تطبيع العلاقات العراقية الكويتية"، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، (بغداد: الجامعة المستنصرية، ع 17، 2005) ص 110-111.

الملك فيصل الأول والتي تصدر مشهدها رئيس الوزراء نوري السعيد حينما عمل على تعيين الحدود بين العراق والكويت كشرط وضعته الأمم المتحدة للدول الراغبة في الانضمام، والرؤيا الثانية كانت بتولي الملك غازي الأول الحكم، والتي سعى فيها إلى ضم الكويت للعراق إلا أن رغبته لم تُحقق لاصعوبة مواجهة بريطانيا في حال اتخاذ خطوة عسكرية تجاه الكويت، والرؤيا الأخيرة كانت في اقتراح نوري السعيد عام 1958 إلى تكوين اتحاد بين العراق والكويت على إثر الاتحادات التي انتشرت حينها، وعلى الرغم من من قبول الفكرة بشكل مبدئي إلا أن ثورة العراق لم تعطها الفرصة للمناقشة بشكل أدق.

العلاقات العراقية الكويتية بعد الاستقلال.

تميزت تلك الفترة باستقلال العراق، وقيام الجمهورية بدلاً عن الملكية التي سيطرت عليها منذ عام 1921، واعتقدت الكويت أن الثورة ذات توجه مخالف للآراء التي كانت تسيطر على الحكومة العراقية قبل الثورة بل ورحبت بها لأنها ساهمت في عزل نوري السعيد الذي سعى لانضمام الكويت إلى الاتحاد الهاشمي، فبدأت الكويت بإبداء حسن النية وفي 12 أغسطس عام 1958 بعث شيخ الكويت رسالة تهنئة لعبد الكريم قاسم ليهنئه على نجاح الثورة، ورحب قاسم بتلك التهنئة، وتلى ذلك زيارة لشيخ الكويت في 25 أكتوبر 1958 للعراق لتهنئة قادة الثورة بشكل مباشر، واستمرت العلاقات بين البلدين طبيعية في السنوات التي تلت الثورة، وفي عام 1960 قام الشيخ عبد الله سالم بزيارة للعراق أبدى قاسم خلالها إعجابه بما حققته الكويت تحت حكم آل صباح، مشيراً إلى الرغبة في تنفيذ مشروعات مشتركة بين البلدين، وكانت تلك الزيارة تتسم بالود،

وتبادل الطرفات الوفود التجارية والاقتصادية، ولم تناقش الحكومة الجديدة في العراق مسألة الكويت في مادية حكمها.¹⁸

أولاً: العلاقات العراقية الكويتية حتى عام 1979.

لم يستمر الاعتقاد الكويتي في حسن جوار الحكومة الجديدة فترة طويلة، وبدأت مسألة الكويت في الداخل العراقي تظهر بشكل كبير بعد إعلان استقلال الكويت، ففي 20 يونيو وبعد يوم واحد من استقلال الكويت أرسل رئيس الوزراء العراقي آنذاك "عبد الكريم قاسم" برقية تهنئة للشيخ عبد الله السالم، وتضمنت تلك البرقية علم قاسم بالغاء اتفاقية 1899 بين الكويت والعراق معترفاً بأن تلك الاتفاقية مزورة وغير شرعية لافتقادها الاعتراف الدولي كذلك جهل مواطني الكويت والسلطات العراقية بفحواها آنذاك، ولعل موقف تلك البرقية استدعت النظر إليها، حيث أقر فيها قاسم بأن الشيخ مبارك كان حينها قائمقام تابع لولاية البصرة العراقية، وهي كلمات من شأنها أن تؤكد موقف قاسم من الحدود بين العراق والكويت.¹⁹

ذهب الاعتقاد الكويتي أدراج الرياح، وأظهرت الأحداث فيما بعد أن تلك المسألة هي من صميم السياسة الخارجية العراقية تجاه الكويت، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة البريطانية أن الكويت دولة مستقلة عن العراق وخاضعة للحماية البريطانية إلا أنه وبعد تولي اللواء عبد الكريم قاسم رئاسة وزراء العراق أعلن أن الكويت هي امتداد طبيعي لأراضي الدولة العراقية، واستمرت تصريحاته هذه في مؤتمرات عدة أقامها أو شارك فيها، وفي عام 25 يونيو 1961، أي بعد إعلان استقلال الكويت بحوالي ستة أيام عقد

¹⁸ قحطان حسين طاهر، "تاريخ النزاع العراقي الكويتي"، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية

والإنسانية، (بابل: جامعة بابل، ع 18، 2014) ص 505

¹⁹ الغالية بنت سالم، استقلال الكويت كشف الصراع السوفيتي/الغربي على الخليج منذ السيتينيات، آراء حول

الخليج، تاريخ النشر يونيو 2022، يمكن الاطلاع عليه من خلال <https://rb.gy/ey5jy>

عبد الكريم قاسم مؤتمراً في مقر وزارة الدفاع العراقية، وطالب بالكويت باعتبارها أرض عراقية، وسرد في المؤتمر الأسانيد التاريخية لحجته منها أن الدول الأجنبية اعترفت بسيادة الدولة العثمانية على الكويت ولقبت حاكمها بالشيخ بدلاً عن لقب قائمقام، وجعله ممثلاً عن والي البصرة في العراق²⁰، وترتكز مطالب قاسم إلى عاملين أساسيين، أولهما خضوع الكويت في فترة ما إلى الموصل، وثانيهما أنه اعتبر العراق هي الوريث الشرعي لمناطق التي خلفتها الإمبراطورية العثمانية بعد تأكلها، ولم تكن الكويت هي الغاية النهائية من مطالب قاسم بل كان يسعى لضم كل البلاد الواقعة على الساحل الغربي للخليج متضمناً قطر والبحرين ومنطقة في السعودية أطلق عليها أبو الذهب.

²⁰ حسن علي إبراهيم، الكويت دراسة سياسية، (بيروت: دار البيان للنشر، ط1، 1972) ص 139.

الخاتمة

بناءً على النتائج والتحليلات التي تم الوصول إليها في هذا البحث حول "دور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت، وأثره على الاستقرار الإقليمي"، يمكن التوصل إلى عدة استنتاجات.

أولاً، أن تقسيم الحدود بين العراق والكويت كان من أبرز التحديات التي واجهت المنطقة في العقود الأخيرة، وقد أدى هذا التحدي إلى تصاعد التوترات السياسية والأمنية بين الدول في المنطقة.

ثانياً، أن دور الأمم المتحدة كان حاسماً في تسوية النزاع الحدودي بين العراق والكويت، وتقسيم الحدود بينهما بشكل نهائي ومستدام، وذلك بفضل جهود المنظمة للتوسط في المفاوضات بين الدول وضمان الامتثال للاتفاقات المبرمة.

ثالثاً، أن هذا التقسيم الحدودي لا يزال يشكل تحدياً كبيراً للاستقرار الإقليمي، وذلك بسبب القضايا الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي لا تزال تؤثر على العلاقات بين الدول في المنطقة.

لذلك، ينبغي على الدول في المنطقة وعلى المجتمع الدولي بشكل عام، العمل على تعزيز التعاون والحوار البناء بين الدول والبحث عن الحلول المستدامة للتحديات الحدودية، وذلك من خلال تعزيز العلاقات الثنائية وتعزيز الثقة المتبادلة بين الدول، والعمل على تنمية الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية في المنطقة. وأخيراً، يمكن القول أن دور الأمم المتحدة في تقسيم الحدود بين العراق والكويت يجب أن يكون محط دراسة وتقييم دائمين، وذلك لتحديد العوامل التي ساعدت في النجاح أو الفشل في إنهاء النزاعات الحدودية بين الدول، وتحديد الدروس المستفادة من هذه

التجارب لتحقيق المزيد من الاستقرار الإقليمي وتعزيز السلم والأمن الدولي في المنطقة وعلى المستوى العالمي. ولابد من العمل على تعزيز الدور الريادي للمنظمة في تسوية النزاعات الحدودية بين الدول، وتعزيز قدراتها في مجالات الوساطة والتفاوض والتحكيم الدولي، وذلك لتعزيز الأمن والاستقرار في العالم.

المراجع العربية

- 1- إبراهيم محمد حسن، الصراع الدولي في الخليج العربي، (القاهرة: مؤسسة الشراع العربي، ط1، 1996).
- 2- بطرس بطرس غالي، الجامعة العربية وتسوية المنازعات المحلية، (القاهرة: معهد البحوث الدراسات العربية، 1977).
- 3- باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، ط10، 2007).
- 4- بيار سالينجر وإيريك لوران، المذكرة الخفية لحرب الخليج، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط2، 1991).
- 5- تحسين بشير، "تأثير أزمة الخليج على النظام العربي"، في سعيد الدين إبراهيم وحسن وجيه (محرران)، أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط، القاهرة: مركز ابن خلدون، ط1، 1992).
- 6- تركي الحمد، الغزو: الأسباب الموضوعية والمبررات الأيديولوجية، في الغزو العراقي للكويت: ندوة بحثية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1995).
- 7- جلال عبد الفتاح، العمليات العسكرية لغزو الكويت، (الإسماعيلية: المكتب العربي للمعارف، ط1، 1990).
- 8- حسن علي إبراهيم، الكويت دراسة سياسية، (بيروت: دار البيان للنشر، ط1، 1972).
- 9- عبد الملك التميمي، العلاقات الكويتية العراقية (1921-1990) دراسة تاريخية، في الغزو العراقي للكويت: ندوة بحثية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 1995).

- 10- محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: أوهام القوة والنصر، (القاهرة: مركز الأهرام للنشر، ط2، 1992).
- 11- محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيولوليتيكا، (القاهرة: مؤسسة هنداوي، ط1، 2014).
- 12- محمد سهيل طقوش، تاريخ العراق الحديث والمعاصر، (بيروت: دار النفائس، ط 1، 2015).
- 13- محمد صفى الدين أبو العز وآخرون، الكويت وجودًا وحدودًا: الحقائق الموضوعية والإدعاءات العراقية، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، ط 3، 1997).
- 14- محمد علي عبودي، جامعة الدول العربية والصراع العربي الإسرائيلي 1945-1991، (بيروت: دار الهادي، 2007).
- 15- محمود برهوم، نافذة على أزمة الخليج، (عمان: المكتبة الوطنية، 1991).
- 16- مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي: دراسة في التاريخ الدولي، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، 1975).

ثانيًا: الرسائل العلمية.

- 1- ابتسام هلال جبارة العنزي، العلاقات الكويتية العراقية 1990-2010، رسالة ماجستير، (الأردن: كلية الدراسات العليا، 2011).
- 2- جمعان عيد الوند، مشكلة الحدود الكويتية العراقية في ضوء المعاهدات ما بين 1921-1961، رسالة ماجستير (الجامعة الأردنية: كلية الدراسات العليا، 2010).
- 3- قيس سالم عبد القادر العويسات، العلاقات العراقية الكويتية وإشكالياتها للفترة من (1963-2011)، رسالة ماجستير (جامعة مؤتة: عمادة الدراسات العليا، 2012).

- 4- كريمة زهدي القصاص، الاحتلال العراقي للكويت 1990-1991، رسالة ماجستير (غزة: كلية الآداب، 2016).
- 5- محفوظ عبد الجبار يوسف، الأزمة العراقية الكويتية: أسبابها ونتائجها، رسالة ماجستير (طرابلس: كلية الاقتصاد، 2008).
- 6- محمد مقروق، العلاقات الخارجية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية حقوق ابن عكنون، 2010).

المراجع الأجنبية

1. The United Nations and the Iraq-Kuwait Border: Peacekeeping, Peacemaking, and Boundary Maintenance by Dianne L. Poster.
2. The United Nations and Iraq-Kuwait Conflict Resolution, 1990-1991 by Jarat Chopra.
3. UN Peacemaking: Lessons Learned from the Iraq-Kuwait Conflict by Ramesh Thakur.
4. The United Nations and Iraq-Kuwait Relations, 1990-2003 by Abdulaziz Sager.
5. The Role of the United Nations in the Iraq-Kuwait Crisis: A Case Study in Crisis Management by Christian Harleman.
6. The Gulf War 1990-91 in International and English Law by Peter Rowe.
7. The Iraq-Kuwait Border: History, Security, and the Future by Sean Foley.
8. The Iraqi Invasion of Kuwait: Religion, Identity and Otherness in the Analysis of War and Conflict by Abdulaziz Sachedina.

9. The United Nations and the Iraq-Kuwait Conflict: A Legal Perspective by
Nabil Elaraby.

10. The Role of the United Nations in Conflict Resolution: The Case of the
Iraq-Kuwait Crisis by